

9 September 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد رودولف ريس رودريغيز (كوبا)

الرئيس (تحدث بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائتين والأربعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وقد أعدت الأمانة، بفعاليتها المعهودة، صيغة جديدة للوثيقة التي تضمنت الاقتراحات التي قدمتها الوفود. وأقترح أن نبحث الفقرات التي لم تناوّلها في القراءة الثالثة التي جرت في اجتماع صباح اليوم.

ودعونا تناوّلها بروح من التوافق. وسأستعرض هذه الفقرات فقرة بعد الأخرى للنظر إن كانت جاهزة لإقرارها. وإذا كان هناك أي اعتراض على إقرار فقرة فوراً، سنترك تلك الفقرات ونلحقها بتلك الفقرات التي قررنا في اجتماع صباح اليوم تأجيل إقرارها.

وأقترح أن تنتقل بعدئذ إلى المشاورات غير الرسمية بين الوفود المعنية. وأود أن أقترح بأن يتولى وفد جنوب أفريقيا التنسيق مع جميع الوفود المعنية لبحث هذه الفقرات في المشاورات غير الرسمية. وسنعلق هذه الجلسة بمجرد الانتهاء من هذه القراءة لتحديد نقاط التوافق بشأن الفقرات العالقة. وبذلك سنعلق هذه الجلسة العامة لتيسير عمل جميع الوفود المعنية بالمشاورات غير الرسمية بقيادة وفد جنوب أفريقيا، ثم نلتقي مجدداً في جلسة رسمية صباح يوم الثلاثاء على الساعة العاشرة، مثلما أبلغتم من قبل. وسنطلب من زميلنا الموقر من جنوب أفريقيا في هذه الجلسة الرسمية أن يبلغنا بالنتائج التي توصلت إليها تلك المشاورات غير الرسمية.

وإذا تسنى لكم، كما آمل، التوصل إلى صيغة نظيفة من الوثيقة برمتها خلال هذه المشاورات غير الرسمية بعد ظهر هذا اليوم، فسأقدمها إلى الأمانة على الفور. وسيقف وفد كوبا إلى جانبكم أيضاً لتيسير جميع الاتصالات بالأمانة. وعلى أية حال، سيكون أول ما نقوم به في جلسة يوم الثلاثاء هو إفراح المجال لوفد جنوب أفريقيا ليقدم لنا نتائج المشاورات غير الرسمية.

وسأعمل لكي تكون القاعة رقم ١ متاحة لتُعقد فيها هذه المشاورات. وسيكون وفد جنوب أفريقيا وجميع الوفود المعنية مسؤولاً عن سير جلسة المشاورات هذه. وآمل أن تسمح الجلسة في قاعة صغيرة كهذه بإنهاء هذه المشاورات الضرورية والتوصل إلى اتفاق سريعاً.

والآن أعطي الكلمة إلى نائب الأمين العام للمؤتمر.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تحدث بالإنكليزية): يفترض أن تكون الوثيقة التي بين أيديكم قد تناولت العمل الذي أنجزنا منذ هذا الصباح وأن تتضمن أيضاً الفقرات التي لم يتسنى لنا تناوّلها في سياق اجتماعنا لهذا الصباح.

وهناك نقطة محددة واحدة تتعلق بالفقرة ٢٥ ثالثاً وقائمة الوثائق؛ فهي رغم أنها ترد تحت عنوان "معتمدة بصفة مؤقتة"، فقد استمعت الأمانة جيداً وأحاطت علماً بالمناقشة المتعلقة بالوثيقة المذكورة في الفقرة الفرعية (ب). ودعوني أشرح ذلك. ما حدث هو أننا أوردنا جميع الوثائق في هذه الفقرة وكذلك مختلف بنود جدول الأعمال وفقاً للترجمة الإنكليزية الرسمية للعنوان. إذن فالعنوان الذي يظهر على الوثيقة CD/1913 هو الترجمة الإنكليزية الرسمية التي تلقيناها من شعبة إدارة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

وقد كانت لي مناقشات مع ممثل كولومبيا ويبدو أن هذه الترجمة قد لا تستوفي تماماً المعنى المقصود من النص الإسباني الأصلي. لست من الناطقين بالإسبانية ولكن يبدو أن ثمة بعض الكلمات الواردة في رسالة التغطية باللغة الإسبانية لم تترجم على النحو الواجب، وستتابع الأمانة هذا الأمر مع شعبة إدارة المؤتمرات.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): لكم مني جزيل الشكر، السيد ساريفا، على هذا التوضيح. وعلى أية حال، سيعمل وفد كولومبيا، بفعاليته المعهودة، على تأمين مطابقة النسخة الإسبانية من التقرير مع العنوان الذي قررت الوفود تقديمه.

واستكمالاً لهذا المنطق، سأحاول تحديد الفقرات التي تثير مشاكل من مجموع الفقرات العالقة ومن ثم اختتام هذه المرحلة من المناقشات. ومثلما قلت، سنعلّق هذه الجلسة العامة لإفساح المجال للمشاورات مع الوفود المعنية، التي ستساعدنا فيما نحن فيه. وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد درياعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تحدث بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على التوضيح الذي قدمه. أود فقط أن أذكر المؤتمر أننا قدمنا الفقرة ٢٥ ثالثاً مدركين أن الفقرة الفرعية (ب) تعكس تماماً ما قاله ممثل كولومبيا. ونأمل أن يرد العنوان بشكل دقيق في النص، لأن ذلك لا ينفك عن مبدأنا الذي انضمامنا على أساسه إلى التوافق بشأن هذا الجزء.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): ما أفهمه هو أنه لا توجد مشكلة مع النسخة الإنكليزية. المشكلة هي أن النسخة الإسبانية للوثيقة الكولومبية تقول "reflexiones" وثمة بعض الشك في أن تكون كلمة "أفكار" هي الترجمة الصحيحة للكلمة الإسبانية "reflexiones"؛ ولكن المشكلة تكمن، على أية حال، في النسخة الإسبانية، وفي التأكد من أن التقرير يعكس بدقة، عند صدوره، العنوان الإسباني المقدم من كولومبيا وليس الترجمة التي قد يرد بها هذا العنوان باللغة الإنكليزية. وأسأل ممثل كولومبيا إن كان ما قلته صحيحاً أم أن المشكلة تكمن في جانب آخر؟

السيد فالانسيا مونيوز (كولومبيا) (تحدث بالإسبانية): السيد الرئيس. إن كلمة "reflexiones" أو أفكار...، الحقيقة أن لب المسألة هي أننا قلنا في النسخة التي قدمنا ما يلي: "... الطريقة التي كانت كولومبيا، بصفتها الوطنية، تتصور وتفكر...". فلدينا إعلان. وفي الترجمة الرسمية التي قدمتها الأمم المتحدة هناك فعل واحد فقط، وهو "تتصور". وهذه هي القضية الرئيسية برمتها.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): أعتقد أن الأمر بات واضحاً الآن. دعونا نترك النص الإنكليزي كما ورد في الترجمة الرسمية والمهم أن نتأكد من أن النسخة الإسبانية تعكس بدقة ما قدمه وفد كولومبيا في نسخته الإسبانية. وهذه مسألة فنية. أكرر، قاصداً بذلك وفد جمهورية إيران الإسلامية، أنه لن تكون هناك أية مشكلة مع النص كما يرد في النسخة الإنكليزية.

دعونا إذن ننتقل إلى الفقرة ٢٨. في هذه الفقرة، لدينا اقتراح من وفد بولندا من شأنه أن يحل الإشكالات التي تعترى النسخة الأصلية التي وردت بها. هل نحن مستعدون لإقرار الفقرة ٢٨ بصيغتها المعدلة باقتراح وفد بولندا؟ أو هل يمكننا إقرار اقتراح بولندا بشأن الفقرة ٢٨؟

اعتمدت الفقرة ٢٨ بصيغتها المعدلة.

وننتقل إلى الفقرة ٢٩. وبما أننا اعتمدنا الفقرة ٢٨ على النحو الذي اقترحه وفد بولندا، فإن الفقرات من ٢٨ إلى ٣١ من النسخة السابقة تصبح بالتالي غير ضرورية. وهذا يعني أنه ليس علينا بحث هذه الفقرات. هل الكل موافق على هذا التصور؟ أعطى الكلمة لممثل بولندا.

السيد زاليسكي (بولندا) (تحدث بالإنكليزية): في الواقع، فإن هذا الاقتراح الثاني، الذي يظهر الآن بالخط المائل ويتلخص في شطب الفقرات من ٢٨ إلى ٣١، وضع على أساس أن المعلومات الواردة في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ ستكرر في الجزء الثالث، في إطار المناقشة المتعلقة بالنظر في البنود الملموسة والملحة، أي عدد الجلسات وما هي بنود جدول الأعمال التي تناقش فيها. إذن كان في تصورنا أن هذا التكرار غير ضروري، وأن مع شطب هذه الفقرات ستبقى تلك المعلومات مع ذلك متاحة ضمن بنود جدول الأعمال ذات الصلة في الجزء الثالث.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): أعتقد أن جميع الوفود تشاطر هذه النظرة لأنه لا يوجد أي اعتراض على هذا التفسير. وقد اعتمد اقتراح بولندا بالنسبة للفقرة ٢٨. وبذلك تكون الفقرات من ٢٩ إلى ٣١ قد ألغيت وستشطب من النص.

دعونا ننتقل إلى الفقرة التالية. ووفقاً للقائمة التي بين يدي، فإن الفقرة التالية هي الفقرة ٣٨. وأعطى الكلمة لنائب الأمين العام للمؤتمر.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تحدث بالإنكليزية): استناداً إلى المناقشة التي جرت في اجتماعنا الأخير، كانت الأمانة تعتقد أنها مكلفة بأن تقترح، عن طريق الرئاسة، صيغة ستعفي من ضرورة الإشارة، في عدد من الفقرات، إلى الرؤساء بالاسم. فإما أن نشير إليهم جميعاً أو الامتناع عن الإشارة إلى أيٍّ منهم. وما هو مقدم بين أيديكم يمثل أحد الأساليب لمعالجة الموضوع. فبدلاً من الإشارة بالاسم إلى الرئيس الأول، ستكون هناك إشارة عامة فقط لرئيس المؤتمر، مصحوبة برمز المحضر الحرفي ذي الصلة. ولدينا كذلك تغيير تحريري بإسقاط عبارة "غير رسمية" من السطر الأول، لأن هذه الاجتماعات لم تكن غير رسمية في الواقع، ولو كانت كذلك لما صدرت بشأنها محاضر حرفية. إذن، فهذا تغيير تحريري فقط.

وهناك، في الأخير، تغيير يعكس الاقتراح القاضي بشطب عناوين جدول الأعمال من السطر الرابع من أسفل الصفحة، مثلما اقترح في الاجتماع. ولم يُنسب هذا الاقتراح إلى أحد لأنه صدر، فيما اعتقد، عن عدد من الوفود.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): أرى أن التعليقات التي قدمها نائب الأمين العام للمؤتمر تعكس تماماً التكليف الذي أسندناه إلى الأمانة. فقد طلبنا منها المساعدة، وأعتقد أنها قدمت بالفعل مساعدة قيمة. وإذا لم يكن هناك أي اعتراض، أعتبر أن المؤتمر يرغب في اعتماد الاقتراح المقدم من الأمانة.

اعتمدت الفقرة ٣٨ بصيغتها المعدلة.

سيساعدنا هذا النهج مساعدة كبيرة لدى بحث الفقرات التالية. وعلى أية حال، سنستعرضها فقرة بعد أخرى للتأكد من عدم وجود اعتراضات عليها.

دعونا ننتقل إلى الفقرة ٤٠. هل هناك اعتراض على الفقرة ٤٠؟ لقد أوضحت لي الأمانة أنه كانت هناك صيغة سابقة للفقرة ٤٠ أوردت قائمة بجميع الوثائق مع ذكر عناوينها. وقضى الاقتراح اللاحق المقدم من وفد الهند بشطب عناوين جميع الوثائق، لأنها مذكورة أصلاً في فقرة سابقة، مع الاحتفاظ برموز الوثائق وتواريخ تقديم كل واحدة منها. وفي هذه الحالة، أقترح أن نعمل على أساس الاقتراح الهندي، ولكنني أعطي الكلمة لمندوب الهند ليحدثنا بنفسه عن هذه المسألة.

السيد غيل (الهند) (تحدث بالإنكليزية): يهدف الاقتراح الذي قدمنا لتجاوز ما يمكن أن يثار من انشغالات بشأن التكرار. على أنه قد يكون من الضروري الإشارة، إما في مقدمة النص وإما في الحاشية، إلى أن هذه الوثائق مذكورة في فقرة سابقة. لذا، ربما اقترحت لنا الأمانة مكاناً لإيراد هذه الإشارة. وقد نوردتها في مقدمة النص بأن نذكر مثلاً "الوثائق التالية (المشار إليها في الفقرة ٣٩) قُدمت إلى المؤتمر في إطار هذا البند من جدول الأعمال"، ثم نتبع ذلك بقائمة الوثائق.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): أعتقد أن الاقتراح الهندي يساعد على زيادة توضيح الدافع إلى إيراد الرموز والتواريخ دون تكرار ذكر العناوين وغير ذلك من التفاصيل الخاصة بالوثائق. هل من اعتراض على ذلك؟ أعطي الكلمة للأمانة. وآمل ألا تكون هذه المداخلات للاعتراض.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تحدث بالإنكليزية): بإمكاننا بالطبع أن نقدم اقتراحاً في هذا الشأن. فإحدى الطرق للقيام بذلك هي الاستمرار على نفس المنوال كما في السطور التي ستجدونها في الصفحة التالية فيما يتعلق بالفقرة ٤١، لأن في هذه الفقرة أيضاً طلب المؤتمر من الأمانة إيجاد صيغة مختصرة للفقرة ٤١. وما يرد في هذه الفقرة ليس سوى مثال واحد: "الفقرة ٣٨ أعلاه تسري في هذه الحالة". ومن المؤكد أن هذه

الطريقة ليست سوى إحدى الطرق الممكنة للقيام بذلك. فيمكننا على سبيل المثال أن نُصيغ الفقرة ٤٠ على نفس المنوال بذكر "الفقرة ٣٧ أعلاه تسري في هذه الحالة".

والمشكلة مع اقتراح إدراج حاشية هي أن يكون رقم الفقرة بالتالي متبوعاً مباشرة بحاشية تشير إلى الفقرة السابقة، ولكن بالتأكيد هناك عدة طرق للقيام بذلك.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): ومن هذه الطرق العديدة للقيام بذلك، هل يمكننا اقتراح الطريقة الأمثل لذلك؟ هل يكون ذلك باتباع الصيغة الواردة في الفقرة ٤١؟ وكان ذلك اقتراح مقدم من الأمانة. أعطي الكلمة لمندوب الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تحدث بالفرنسية): شكراً السيد الرئيس. يود وفد الجزائر العودة إلى هذه النقطة، ولكن هل هناك ضرورة لذكر هذه الوثائق إذا كانت مذكورة ضمن البند ١ من جدول الأعمال؟ ما هي القيمة التي نضيفها لتقريرنا إذا ما ذكرنا هذه الوثائق بصورة مباشرة أو غير مباشرة مرتين، ما دمنا نعرف جيداً الخلفية التاريخية لهذه المسألة؟ المشكلة تكمن في أننا أدجنا البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال لعدم تمكننا من الاتفاق على برنامج عمل. وما إدماجنا البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال إلا لنتمكن من إجراء هذه المناقشات ولتجنب مسائل احترام التوازن من حيث الوقت المخصص لهذين البندين من جدول الأعمال. وعليه، فقد جمعنا بين المسألتين لاعتبارات عملية وليس لاعتبارات سياسية. ولهذا السبب إذن نواجه هذه المشكلة. ولا نرى أن ذكر هذه الوثائق مرتين يمكن أن يضيف للتقرير أي قيمة تذكر.

وإذا لم تكن هناك مشكلة ذات طابع سياسي حقاً بما يجعل ذكر هذه الوثائق في إطار البند ٢ من جدول الأعمال ضرورياً، نقترح إلغاء أي إشارة لهذه الوثائق في الفقرة ٤٠. بل إننا نقترح شطب الفقرة ٤٠ بالكامل.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): بين أيدينا الآن وثائق مقدمة من عدة وفود، وطلبت هذه الوفود عند تقديم وثائقها إدراج هذه الوثائق ضمن البنود ذات الصلة من جدول الأعمال. وبما أن معظم الوفود التي قدمت تعليقات حاضرة معنا اليوم، أود أن أسأل إن كان هناك أي اعتراض على شطب الفقرة ٤٠. وإلا، إذا ما أردنا حل هذه المشكلة بوجه ما، ربما كان من الأفضل الحفاظ على التكرار والعودة إلى الصياغة الأصلية لتفادي إطالة هذه المسألة إلى ما لا نهاية. أعني أن الذي لا أريده هو إطالة المناقشة بشأن مسألة شكلية أكثر منها جوهرية.

أعطي الكلمة أولاً لمندوب اليابان ثم لمندوب الهند.

السيد ناكاياما (اليابان) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، أولاً لدي استفسار في يتعلق بهذه الملاحظة من سطرين أسفل الفقرة ٤٠ الجديدة. فقد طلبت الأرجنتين ونيجيرو والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إدخال تغييرات على الوثائق الرسمية للمؤتمر. فهل يعني

ذلك أن الوثائق التي تطلبها هذه البلدان ستُدرج حسب الأصول؟ أعتبر أن إيماءتكم بالرأس رد بالإيجاب.

ثانياً، وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها ممثل الجزائر قبل قليل، كلنا يعلم الخلفية التاريخية وراء إثباتنا هذا التكرار الكامل في إطار البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال. فقد كان ذلك بمثابة تسوية واقعية تمكنا من التوصل إليها. وبالطبع، ندرك أن في ذلك تبذير للورق والحبر وما إلى ذلك، ولكن هذه هي التسوية التي أثبتت في السابق، ولا أعتقد أنه من الحكمة تغييرها الآن. ولدينا اقتراح مبتكر من وفد الهند بإيراد أرقام وتواريخ الوثائق فقط، وأرى أن هذه تسوية جيدة للغاية.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): سأعطي الكلمة لوفد الهند، ولكن رجاءً عدم تحويل هذه النقطة إلى نقاش طويل، ودعونا نسعى إلى إيجاد حل عملي. فبسبب إعادة صياغة الاقتراح هو توفير الورق وتفاذي التكرار، ولكن في الواقع هناك في الأمم المتحدة الكثير من التكرار والكثير من تبذير الورق بحيث لا أظن أن أحداً سيتعرض للإفلاس المالي بسبب التكرار. فإذا ما كان الأمر يؤدي إلى تسهيل عملنا، أقترح الاحتفاظ بالصياغة الأصلية المقدمة من الأمانة والعودة إلى الممارسة المعمول بها في التقارير السابقة لتسجيل هذه الوثائق - حتى لو كانت مكررة، وحتى لو تعين علينا قراءة نفس القائمة من جديد - إذا كان ذلك يتيح لنا تجاوز هذه الصعوبات.

إذن، فاقتراحي المحدد هو الاحتفاظ بالصياغة الأصلية المقدمة من الأمانة، أو ببساطة القبول باقتراح الهند.

ومن الواضح أننا لن نستطيع شطب الفقرة؛ ليس لدي شك في ذلك. فهناك خياران: الأول أن نستخدم الصياغة المقترحة من وفد الهند. وفي هذه الحالة، أود أن أسأل مندوب الهند إن كان لديه اقتراح محدد يساعدنا به أن نقرر في أي جزء من مقدمة الوثيقة ندرج الإشارة التي يرغب في إدراجها للإشارة إلى الفقرة السابقة التي تتضمن القائمة الكاملة. والخيار الثاني هو العودة إلى القائمة كما كانت من قبل. ما أطلبه هو عدم تحويل هذه النقطة إلى نقاش طويل في الوقت الذي يتعلق الأمر في الواقع بمسألة شكلية فقط. وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد غيل (الهند) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن كل ما حاولنا القيام به هو تقديم المساعدة بسبب الشواغل التي أثّرت بشأن التكرار. وليس لدينا مشكلة في سحب الاقتراح والعودة إلى الصياغة الأصلية التي وضعتها الأمانة، وربما مع بعض التغييرات الفنية التي أدخلت عليها.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): هذا ما تقترحه الرئاسة تحديداً. هل هناك وفد يعارض استعمال الصياغة الأصلية المقترحة من الأمانة مع هذا التعديل الطفيف على مقدمة النص المقدم من وفد جنوب أفريقيا؟ هل من معترض على ذلك؟

اعتمدت الفقرة ٤٠ بصيغتها المعدلة.

دعونا الآن ننتقل إلى الفقرة ٤١. وأود أن أسأل الأمانة إن كانت صياغة الفقرة ٣٨ تنطبق على هذه الفقرة. أعطي الكلمة لنائب الأمين العام للمؤتمر.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تحدث بالإنكليزية): هناك النص القديم، وهو عبارة عن الفقرة ٣٨ قبل تعديلها، على النحو الذي قمنا به قبل قليل؛ ثم هناك النص المقترح الذي يمكن أن يكون كالتالي: "تسري الفقرة ٣٨ أعلاه في هذه الحالة"، أو "يسري نص الفقرة ٣٨ في هذه الحالة". ولكن بطبيعة الحال، ما دمنا قررنا قبل قليل تكرار قائمة الوثائق من الفقرة ٣٧ في الفقرة ٤٠، فيإمكان المؤتمر تماماً أن يكرر الصياغة التي وردت بها الفقرة ٣٨ في الفقرة ٤١، وفي هذه الحالة ربما كان الأمثل هو تكرار الفقرة بالصيغة التي عدلت بها قبل قليل.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): هل هناك وفد يعترض على التصور الذي أوضحته الأمانة؟ أعتقد أن هذه الصياغة ستساعدنا على الاتفاق على هذه الفقرة. هل من اعتراض؟

اعتمدت الفقرة ٤١ بصيغتها المعدلة.

والآن ننتقل إلى الفقرة ٤٤. أرى أن الإشكالات مع الفقرة ٤٤ قد سويت بفضل الاقتراح المقدم من الأمانة. وعلى أية حال، ونظراً إلى أن هناك العديد من الفقرات التي تتضمن هذا الاقتراح نفسه، سأستعرضها فقرة بعد الأخرى للتأكد من عدم وجود أي مشكلة. هل هناك أي اعتراض على الاقتراح الخاص بالفقرة ٤٤؟

اعتمدت الفقرة ٤٤.

هل هناك أي اعتراض فيما يخص الفقرة ٤٦؟

اعتمدت الفقرة ٤٦.

وصلنا الآن على الفقرة ٤٨. وقد سبق لنا أن أدرجنا الاقتراح المقدم من وفد بيلاروس، الذي كان مقبولاً على ما يبدو، ولكن ثمة بعض المسائل التي يتعين تسويتها استناداً إلى الاقتراح المقدم من وفد باكستان. المفترض أن الكل هنا يدرك عما تحدث، لأننا في الواقع كنا اعتمدنا الاقتراح المقدم من وفد بيلاروس بصفة مؤقتة فقط. والمسألة التي بقي علينا تسويتها تتعلق بالانشغال إزاء العلاقة فيما بين الرئاسة.

هل هناك أي اعتراض فيما يتعلق بالفقرة ٤٨ كما وردت في الوثيقة الموزعة عليكم؟

اعتمدت الفقرة ٤٨.

في الفقرة ٥٠، الحالة مشاهة تماماً لما ذكرت قبل قليل. هل هناك أي اعتراض فيما يتعلق بالفقرة ٥٠؟ وهذه الفقرة لم تعتمد بعد. أعطي الكلمة لممثل بولندا.

السيد زاليسكي (بولندا) (تحدث بالإنكليزية): أود أن أعود بسرعة إلى الفقرة ٤٨. لقد شُطب من النص، بشكل ما، أكثر من اللازم، لأننا الآن لا نعرف كم عقدنا من جلسات في إطار البند ٥ من جدول الأعمال. لذا أرى عدم شطب عبارة "جلسة عامة واحدة" الواردة في السطرين الثاني والثالث.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): يتمتع مندوب بولندا بسبق التجربة في عمل الأمانة سابقاً؛ فشكراً لكم، سيدي، على هذا التصويب المرحب به.

ونعود إلى الفقرة ٥٠. يتبين لي أنه لا داعي للقلق لأن الأمر في الواقع هو مجرد تغيير شكلي. وأعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تحدث بالإنكليزية): بالعودة إلى النقطة التي تحدث عنها ممثل بولندا، أعتقد أن الصياغة تشمل عدد الجلسات المعقودة بإيراد النص بصيغة المجهول، على النحو التالي: "... بُحثت في جلسة عامة ...". وأعتقد أن هذا هو السبب الذي جعلهم يحذفونها من قبل، ولكن المسألة مشمولة بالقول إن هناك جلسة واحدة فقط في الصيغة الجديدة التي ترد أدناه بالخط العريض. وكلا الصيغتين مقبولتين عندي. فهذه الصياغة تؤدي الغرض من الناحية الفنية بإثبات أن هناك جلسة واحدة فقط، فهي مقبولة بهذه الصيغة أو تلك. ما أقوله هو أن ذلك ما كان يقصده المقترح البيلا روسي بالأساس، على ما أعتقد.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): على أية حال، سنسأل وفد المملكة المتحدة - لأنكم لستم أنتم، سيدي، من ابتكر اللغة الإنكليزية - سنسأل وفد المملكة المتحدة ليقول لنا إن كانت الصياغة الإنكليزية صحيحة. وشكراً جزيلاً أيضاً لمندوب الولايات المتحدة الأمريكية.

وننتقل مرة أخرى إلى الفقرة ٥٠. هل هناك أي اعتراض على الفقرة ٥٠؟

اعتمدت الفقرة ٥٠.

الفقرة ٥٢. يبدو لي أننا أمام حالة مشاهة. هل من شواغل، وهل من اعتراض على

الفقرة ٥٢؟

اعتمدت الفقرة ٥٢.

وبهذا تنتهي مهمتي كرئيس في الوقت الحاضر، وأفسح المجال لصديقنا وزميلنا الموقر من جنوب أفريقيا الذي تتمثل مهمته الأولى في إدارة المشاورات غير الرسمية. وأود أن أذكركم بنقاط الاتفاق. أولاً وقبل كل شيء، لقد كلّفنا زميلنا من جنوب أفريقيا بمهمة إدارة الجلسات غير الرسمية لجميع الوفود المعنية. وستكون القاعة رقم ١ متاحة لهم للوقت المتبقي من هذه الظهيرة، وليوم الاثنين إذا لزم الأمر، وإن كنا نأمل ألا يكون ذلك ضرورياً.

وسنطلب بعد ذلك من مندوب جنوب أفريقيا أن يطلعنا حسب الأصول بما توصلت إليه هذه المشاورات من نتائج في جلسة يوم الثلاثاء.

وأود أن أذكركم أنه إذا اتفقت على نص في المشاورات غير الرسمية، فسنكون شاكرين لكم على تقديمه إلى الأمانة، كما نشكر الأمانة على انتداب من يمثلها في هذه المشاورات غير الرسمية لكي يتسنى لها ضمان الاستمرارية في النصوص المتفق عليها ولكي تتمكن من توزيعها في جلسة يوم الثلاثاء. هل من اعتراض على هذا الإجراء؟

وستعقد جلسة يوم الثلاثاء على الساعة العاشرة صباحاً. ويلزمي توضيح جدول أعمال تلك الجلسة. فأحد البنود الرئيسية على جدول الأعمال سيكون الاستماع إلى عرض عن نتائج المشاورات غير الرسمية، ثم هناك بعض السفراء الذين حلوا بجنييف مؤخراً أعربوا عن اهتمامهم بالتحدث في جلسة عامة. وسأوضح كذلك في الوقت المناسب الكيفية التي سنتعامل بها مع المشروع الأول للقرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

وعلى أية حال، قبل أن أرفع الجلسة العامة الـ ١٢٤٠، أعطي الكلمة لممثل نيجيريا.

السيد إندوني (نيجيريا) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، قبل كل شيء، وأنا أتحدث باسم وفد نيجيريا، أود منكم أن توضحوا لنا إن كان سيوزع على الوفود، في حال تعذر التوصل إلى نتيجة في هذا اليوم، معلومات عن الجلسة غير الرسمية المقبلة حتى يتسنى لنا المشاركة فيها.

ثانياً، وفيما يتعلق بالفقرة ٤٠، ورد فيها أن وفد نيجيريا طلب، نيابةً عن مجموعة الـ ٢١، إدراج ما يشير إلى الوثائق الرسمية. آمل أن يعكس التقرير النهائي ذلك.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): دعونا أولاً نستطلع التوضيح بشأن الفقرة ٤٠. أعطي الكلمة لنائب الأمين العام للمؤتمر.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تحدث بالإنكليزية): وهو كذلك، ستعمل الأمانة في نهاية المطاف، بحسب التقدم الذي سيتحقق في مشاورة اليوم، على إرسال مذكرة إلى جميع الوفود تخبرها إن كانت ستعقد جلسة مشاورات غير رسمية يوم الاثنين أم لا. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، نعم ستذكر في النسخة النهائية جميع المراسلات والوثائق الرسمية.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): أود أن أطلب من جميع الوفود المهتمة البقاء لجلسة المشاورات التي ستعقد بعد حين، لأن البعض سيغادر الآن ولا يعرف إن كان من الضروري الحضور يوم الاثنين أم لا. أعلم أن ما تطلبونه معقول، لأننا الآن في ظهيرة يوم الجمعة، وآمل ألا يكون ردكم "الحمد لله، إنه يوم الجمعة!" وتتركون كل شيء إلى يوم الاثنين. أرى أن على الأمانة أن تخبر كل واحد منا إن كانت هذه المشاورات ستستمر ليوم الاثنين أم لا، وفق

ما يقرره مدير المشاورات، زميلنا من جنوب أفريقيا. إذن، سيخبر مندوب جنوب أفريقيا الأمانة، وستبلغ الأمانة جميع الوفود.

وعلى أية حال، أتمنى كل التوفيق للوفود التي ستشارك في المشاورات غير الرسمية بقيادة صديقنا من جنوب أفريقيا. وأتمنى لكم أيضاً عطلة سعيدة. هل هناك وفد آخر يرغب في تناول الكلمة قبل أن نرفع هذه الجلسة العامة؟ أعطي الكلمة لمندوب جنوب أفريقيا.

السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تحدث بالإنكليزية): السيد الرئيس، سنبدأ المشاورات غير الرسمية بعد ١٠ دقائق راحة على تمام الساعة ١٦/٠٥ دقائق في القاعة رقم ١.

الرئيس (تحدث بالإسبانية): استمعتم إلى الوقت المقرر. آمل أنكم استمعتم إلى مندوب جنوب أفريقيا وستكونون في الموعد، لأنه كم من مرة قلت فيها أريد أن نكون جميعاً في أماكننا في وقت ما، إلا أنكم تلتحقون بأماكنكم متأخرين ١٥ دقيقة. آمل ألا تتصرفوا مع مندوب جنوب أفريقيا كما تصرفتم معي.

وبهذا أعلن رفع الجلسة العامة الـ ١٢٤٠ لمؤتمر نزع السلاح.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.